

مقارنة تحليلية بين فقر الدخل والفقير المتعدد الأبعاد لمجموعة من الدول النامية^(١)

م.م. زوزان محمد صالح
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة نوروز

أ.د. عبدالله حمد الدباش
كلية الزراعة
جامعة دهوك

المستخلص:

يمكن تلخيص الفقر على أنه ليس مجرد نقص في الدخل بل الحرمان من القدرات البشرية الأساسية، الذي يغطي الفقر النقدي وغير النقدي، ويعكس خط فقر الدخل بشكل جيد الجوانب النقدية للفقر والتي يمكن أن يعكس بدقة الجوانب غير النقدية لها في ظل الظروف العادية، إذ مع زيادة دخل الناس ومع السياسات الاجتماعية الجيدة، سيتم تحسين كل من الرفاه النقدي وغير النقدي إلى حد ما، يهدف البحث إلى دراسة العلاقة النظرية بين فقر الدخل والفقير متعدد الأبعاد وتحليله، واستكشاف الروابط التجريبية والتلاقيات بين هذين النوعين من الفقر باستخدام طريقة قياس الفقر متعدد الأبعاد حسب منهجية (Alkire-Foster: AF) مع خط الفقر الدولي (نسبة عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من \$1.90 في اليوم) لعام 2012-2011، أما أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من هذا البحث هو أن الرفاهية غير النقدية مرتبطة عادةً بفشل السوق في عدم إمكانيتها بتوفير خدمات تعليمية وصحية كافية للفئات منخفضة الدخل، وتشير النتائج الاقتصادية التحليلية أيضاً إلى أن زيادة الدخل يمكن أن تقلل إلى حد كبير من انتشار الفقر متعدد الأبعاد وذلك لمساهمته الفاعلة في كل بعد، لذا فمن الضروري القيام باعطاء الدخل وزن في مؤشر MPI لتكميل بعضهما البعض إلى جانب القيام بتنفيذ سياسات اجتماعية مبنية على أساس القدرات البشرية الرئيسية مع القضاء على فقر الدخل.

الكلمات المفتاحية: فقر الدخل، الفقر المتعدد الأبعاد، نهج Alkire-Foster.

Abstract:

Poverty can be summarized as not just a lack of income but also a lack of basic human capabilities that covers both monetary and non-monetary poverty. The income poverty line reflects the critical aspects of poverty, which can accurately reflect non-monetary aspects under normal circumstances, as people's income increases and with good social policies, both monetary and non-monetary well-being will be improved to a certain extent. This study explains and analyzes the theoretical relationship between income poverty and multi-dimensional poverty, and explore empirical linkages and inconsistencies between these two types of poverty by using the Alkire-Foster (AF) method of measuring multidimensional poverty with the international poverty line (percentage of people living on less than \$ 1.90 per day) for 2011-2012. This research concludes that non-monetary

(١) البحث مستل من أطروحة الدكتوراه للباحث الثاني والموسومة: (التخطيط المالي وأثره في الحد من ظاهرة الفقر في دول عينة الدراسة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥ مع الإشارة إلى العراق).

well-being is usually linked to the failure of the market in its inability to provide adequate educational and health services to low-income groups. Analytical economic results also suggest that increased incomes can significantly reduce the spread of multidimensional poverty because of its active contribution in every dimension; therefore, it is necessary to give a weighted income in the MPI index to complement each other and to implement social policies based on key human capacities while eliminating income poverty.

Keywords: Income poverty, multidimensional poverty, Alkire-Foster approach.

المقدمة

تعد ظاهرة الفقر وانتشارها في المجتمعات التحدي الأكبر أمام نهوضها وتطورها وقدرتها في استغلالها للموارد المتاحة فيها بالشكل الذي يستفاد منها كل أفراد المجتمع وبأفضل استغلال ممكن، كما وتحظى مكافحة الفقر بشعبية كبيرة بين الباحثين وصانعي السياسات، حيث تهدف جميع البرامج المعتمدة من قبل المنظمات الدولية والمحلية في القضاء عليه أو الحد منه من خلال المناوشات حول تعريف الفقر وكيفية قياسه، وهناك اجماع واسع بين المنظمات الأكademية والمؤسسية على أنه لم يعد من الممكن تعريف الفقر إلا على أنه نقص في الموارد النقدية الذي يعكس العديد من العوامل التي تعمل كقيود على تحقيق قدرات الناس وتأثير على رفاهيتهم إن توسيع الإطار المستخدم تقليدياً لمعالجة الفقر والرفاه التي هو أصل المنهجيات التي تحاول تصوير جوهر تعددية الفقر كما ويشكل الاستخدام الأخير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما يسمى بمؤشر فقر المتعدد الأبعاد مثلاً على أهمية مراعاة الجوانب متعددة الأبعاد للفقر ومعالجتها.

أهمية البحث: وتأتي أهمية البحث من خلال التعرف على أوجه الضعف والقوة لكل من فقر الدخل والمتعدد الأبعاد وأوجه التشابه والإختلاف بين كل منهما.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث حول أوجه القصور المفاهيمية والمنهجية والتداير النقدية حول الفقر وال الحاجة إلى نهج بديلة ومتکاملة بحيث يتجاوز الهدف الاقتصادي المعياري المتمثل في تلبية الاحتياجات والرغبات.

فرضية البحث: يستند فرضية البحث على أن الفقر النقيدي مرتبط بشكل قوي مع أبعاد الفقر الأخرى، أي أن فقر الأفراد الذين لديهم مستويات منخفضة من الدخل النقيدي سوف تؤدي إلى زيادة حالات الحرمان لديهم، حيث أن الدخل يشارك وبشدة في جميع المؤشرات المتعلقة بالفقر متعدد الأبعاد.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تعريف فقر الدخل والفقر المتعدد الأبعاد وبيان العلاقة بين كل منهما، ومنهجية قياس الفقر المتعدد الأبعاد بشكل عام.

منهجية البحث: اعتمد هذه البحث على المنهج التحليلي الوصفي المقارن ومحاولة هذا البحث في وضع نموذج يمكن من خلالها الربط بين مستوى فقر الدخل في دول عينة البحث ومؤشر الفقر المتعدد الأبعاد باستخدام كل من البيانات النهائية والإحصاءات الدولية للفقر.

هيكلية البحث: ولغرض الوصول إلى هدف البحث والتحقيق من الفرضية الموضوعة للبحث فقد قسم البحث على ثلاثة مباحث أساسية تناول المبحث الأول إلى تعريف فقر الدخل، وتطرق المبحث الثاني إلى ماهية الفقر المتعدد الأبعاد وأليات قياسه، أما المبحث الثالث فتطرق إلى تحليل العلاقة بين فقر

الدخل والفقير المتعدد الأبعاد لمجموعة من الدول النامية مع الإشارة إلى أهم الإستنتاجات والمقررات المتعلقة بالبحث.

المبحث الأول: مفهوم وقياس فقر الدخل

١- مفهوم الفقر:

لقد هيمنت ثلاث مفاهيم أساسية على تعريف الفقر لحد الوقت الحالي، حيث أن المفهوم الأول استند إلى أفكار الكفاف حسب كل من (Rowntree, 1901; Booth, 1902) والثاني استند على أفكار الاحتياجات الأساسية حسب كل من (Hicks & Streeten, 1979; Stewart, 1985)، أما الثالث والأخير فقد استند على الحرمان النسبي من الموارد والقدرات والحقوق حسب (Nussbaum, 2013; Wolff & De-Shalit, 2013; Sen, 1993; & De-Shalit, 2013)، وبذلك تصنف نتائج التشغيل لمناهج الفقر على تدابير نقدية والتي هي قائمة على أساس الدخل أو الاستهلاك والنفقات وكذلك تدابير غير نقدية والذي يعرف بفقر المتعدد الأبعاد والتي تأخذ في الاهتمام مجموعة أوسع من السلع والخدمات التي يفترض أنها تميز رفاهية الفرد، وتقليدياً تم تعريف الفقر من قبل البنك الدولي في تقريره الصادر عام ١٩٩٠ على أنه (عدم القدرة في الوصول إلى مستوى ادنى للمعيشة) أي الحرمان في الرفاهية مما يؤدي إلى عدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للفرد أو الأسرة وعدم امكاناتهم في الحصول على أقل حقوقهم في العيش كأنسان، والفقراء هم أولئك الذين ليس لديهم دخل أو استهلاك بحيث يكفي وضعهم فوق الحد الأدنى المناسب (World Bank Institute, 2005, 13)، وبالتالي فإن قياس الفقر هو نوع من قياس الدخل أو الاستهلاك اللازم لتلبية بعض الاحتياجات الأساسية (خط الفقر)، بما في ذلك الاحتياجات الغذائية وغير الغذائية لذلك يكون الناس أفضل حالاً إذا كان لديهم قدرة أكبر على الموارد ويعتبر هذه النظرة إلى الفقراء تقليدية حيث ينصب التركيز الرئيسي على ما إذا كانت الأسر أو الأفراد لديهم موارد كافية لتلبية احتياجاتهم وعادة ما يتم قياس الفقر من خلال مقارنة دخل الفرد أو استهلاكه مع بعض العتبة المحددة التي تعتبر دونها أدنى وذلك حسب القدرة النقدية والذي كان نقطة البداية لمعظم تحليلات الفقر، و يمكن تعريف الفقر بشكل عام من:

١. منظور الدخل: حيث يكون الدخل هو المعيار ويتحدد بخط الدخل والذي يعرف بأنه المستوى من الدخل الذي يكفي لضمان الحد الأدنى من الغذاء والاستهلاك الأساسي للفرد، ولكن تم انتقاد هذا التعريف من ناحيتين: الاول هو ان الفقر قضية ذات ابعاد متعددة اقتصادية واجتماعية ولا يمكن الفصل بين هذه الابعاد والثاني: ان الفقر ليس فقر الدخل فقط وذلك لعدم امكانيتها في التعبير عن الرفاهية مثل الاستهلاك اذ يمكن قياس الاخرية بدقة عالية مقارنة مع الدخل الذي يصعب الحصول على تقييماته خاصة في الدول النامية.

٢. منظور المستوى المعيشي: عرف البنك الدولي الفقر في تقريره عام ١٩٩٠ بأنه (عدم القدرة في الوصول إلى مستوى ادنى للمعيشة) اي عدم امكاناتهم في الحصول على أقل حقوقهم في العيش كأنسان، من خلال تحديد مفهوم المستوى المعيشي وقياسه والحد الأدنى منه والحد الشاملة للفقر، فمن ناحية مقياس الفقر وحسب التعريف المذكور فان دخل العائلة ومتوسط نفقات الفرد يعتبران مقياسان كافيان لمستوى المعيشة ولكنه لا يشمل الابعاد الأخرى للرفاهية مثل الصحة والتعليم والعمرا المتوقع،

اما الحد الأدنى للمعيشة فهو النفقات التي تكفي لشراء الحد الأدنى من الضرورات الأساسية وكذلك يكفي للمشاركة في الحياة اليومية للمجتمع واحيرا الحدة الشاملة للفقر فهو تحديد اعداد الفقراء كنسبة من السكان ولكن يعتبر هذا المقياس غير كاف لانه لا يأخذ بنظر الاهتمام قياس حدة الفقر من خلال درجة عدم المساواة عند خط الفقر وكذلك لتجاهله فجوة الفقر بين دخل الفقراء وخط الفقر وبالرغم من الانتقادات الموجهة لهذا التعريف فإنه يعتبر التعريف الشائع في العالم منذ ان تبناه البنك الدولي في تقريره عن الفقر عام ١٩٩٥ (world bank, 1995, 25).

٣. منظور الاحتياجات الأساسية: وتعني الحرمان من المتطلبات المادية الازمة للواء بالحد الأدنى المقبول من الاحتياجات الأساسية والخدمات التعليمية وتوفير فرص العمل وغيرها من الخدمات التي لو توفر للانسان فسوف لن يسقط في حلقة الفقر.

٤. منظور القدرة: في حين تبنت الامم المتحدة تعريفاً للفقر في انه (الحرمان الشديد من الحياة المرضية والحرمان المادي من الدخل والصحة والتعليم والمعاناة من التعرض للمخاطر كالمرض والعنف والجريمة والكوارث والانتزاع من الدراسة وعدم قدرة الشخص على اسماع صوته واتهميشه وانعدام اونقص حریته المدنية والسياسية) (محمود ويسري، ٢٠١٢، ٨)، في حين ان مفهوم الفقر في التنمية البشرية الشاملة هو الحرمان المادي والحرمان من خيارات وفرص العيش عيشة كريمة وافتقار الانسان للعيش بحرية وكرامة واحترام الذات وتقدير الاخرين والحرمان من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وشل قدرة الانسان على الابداع ويمكن ملاحظة ان الفقر هو ليس فقر الدخل فقط بل هنالك فقر القدرات مثل قدرة التعليم والابداع وقدرة الحصول على حياة كريمة خالية من الامراض والتي تعني ان الفقر هو عدم توفر بعض القدرات الأساسية على الاداء والتي تكون صور الاداء في الغالب على نوعين اذ يمثل النوع الاول من الاداء في الاشارة الى الاشياء ذات الطبيعة المادية مثل الحصول على الغذاء الجيد والكساء والمأوى الملائم والوقاية من المرض وتجنب التعرض لها، اما النوع الثاني من الاداء فهو الاشارة الى الاشياء الغير ملموسة (غير مادية) مثل المشاركة في حياة المجتمع المحلي وهذا ما تبناه برنامج الامم المتحدة الانمائي ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام ١٩٩٥ ، كما ان برنامج الامم المتحدة الانمائي يقوم بقياس الفقر من خلال مؤشر الفقر البشري عام ١٩٩٧ ويعد مؤسراً مجعماً لنسبة الافراد المتوقع موتهم قبل سن الأربعين ومعدل امية الكبار ونسبة الافراد المحروميين من الخدمات الصحية ومياه الشرب ونسبة الاطفال الذين ينقص وزنهم بشدة عن الوزن الطبيعي وبهذا فان مفهوم الفقر البشري قد خرج من منظور الدخل لتحول محله مؤشرات اخرى تدل عليه.

١- قياس الفقر:

تقليديا يتم قياس الفقر في بعد واحد وعادة ما يكون الدخل أو الاستهلاك، حيث تعد سلة من السلع والخدمات تشكل الحد الأدنى من متطلبات العيش عندها يعتبر الشخص غير فقير، والأشخاص الذين ليس لديهم دخل كاف لتغطية هذه السلة يعتبرون فقراء (MPI: Construction & Analysis, 2015, 30)، يقسم خط الفقر (الاستهلاك) للدخل إلى الاحتياجات الغذائية الأساسية والاحتياجات غير الغذائية ويحول الاحتياجات الأساسية غير الغذائية إلى دخل حسب معامل إنجل (Ravallion 2012).

وبهذه الطريقة، يجب تعين خط فقر واحد فقط لبلد لتحديد الفقراء (Sen, 1976, 219-230) وذلك من خلال بيان حالات الفقر الموجودة من أجل توفير أدوات سياسية بسيطة لسياسات مكافحة الفقر، يعكس خط فقر الدخل بشكل جيد الجانب النقدي للفرد لكنه لا يستطيع أن يعكس بدقة الجوانب غير النقدية لا شك في أنه في ظل الظروف العادلة مع زيادة دخل الناس سيتم تحسين الرفاهية في كل من المجالات النقدية وغير النقدية إلى حد ما ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن مشاكل الرفاهية غير النقدية تكون عادة متعلقة بفشل السوق أو الأسواق غير الكاملة، مثلاً بالنسبة لشخص فقير أمي حتى إذا كان يعيش فوق خط فقر الدخل فإن حالته التعليمية ستبقى دون تغيير، ويحتاج الشخص المصاب بإعاقات جسدية إلى مزيد من الدخل للحفاظ على الحياة والتنقل أكثر من الآخرين لا يمكن للصحة والتعليم الأساسي فقط أن يسهل على الناس التخلص من الفقر بل يجعل حياتهم أكثر فائدة ويساعدون على المشاركة في الأنشطة الاجتماعية (Sen, 1999, 1-5)، يتضمن التحسينات في الرفاهية غير النقدية (مثل التعليم والرعاية الصحية) بشكل رئيسي تحسين السلع والخدمات العامة، لا يمكن قياس الفقر من الناحية النقدية فقط باعتبارها ظاهرة معقدة ومتحركة الأبعاد والتي تنشأ من تفاعل العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية يوجد عدة مقاييس مختلفة في الأدب الدولي وذلك استناداً إلى الاتجاهات المتعلقة بتعريف الفقر في إطار الاتجاه الموضوعي ومن هذه المقاييس:

- أولاً. قياس الفقر عن طريق مؤشر الدخل أو الاستهلاك: وذلك عن طريق الحرمان الناتج عن نقص القدرة على شراء السلع والخدمات والتي يمكن الحصول عليها من بحوث الدخل والاستهلاك والإنفاق اذ يعتبر تقرير البنك الدولي في عام ١٩٩٠ عن الفقر خطوة جيدة نحو قياس الفقر بمؤشر الدخل او الاستهلاك او المستوى المعيشي حسب تعريف البنك الدولي للفقر، وتبدأ هذه المنهجية بالفرق او لا بين الفقر وعدم المساواة حيث ان الاول يعبر عن المستوى المطلق لمستوى معيشة جزء من السكان وهم الفقراء في حين ان الثاني يعبر عن المستوى المطلق النسبي للمعيشة في المجتمع ككل، ومن خلال تعريف البنك الدولي للفقر يمكن بيان منهجهية قياس الفقر والتي تبدأ بطرح ثلاثة اسئلة مهمة والاجابة عليها وهي: كيف يمكن قياس مستوى المعيشة؟ وما هو الحد الأدنى منه؟ وكيف يمكن التعبير عن الحدة الشاملة للفقر بمقاييس وحيد او برقم قياسي معين (البنك الدولي، ١٩٩٠، ٤٢-٤١)، ولكن يمكن من خلال دخل العائلة ومتوسط نفقات الفرد قياس المستوى المعيشي اذ يعتبران مقاييس كافيان (& UNDP, 1998, 5 ILO, 1998)، ولكن يلاحظ ان بيانات الاستهلاك والإنفاق تفضل على بيانات الدخل لأسباب منها:
 ١. يشهد الدخل تقلبات عديدة عبر الزمن ولأسباب عديدة ولكن بالمقابل يتم تخصيص الإنفاق بصورة أكثر استقرار.
 ٢. يمكن للفرد في عينة البحث على اسئلة الإنفاق والاستهلاك بشكل اصدق من اجابته عن مقدار الدخل الذي يحصل عليه اي ان اسئلة الإنفاق اقل حساسية من اسئلة الدخل.
 ٣. ويمكن ان يعتبر المدخلات إنفاق مؤجل لذا لا تغير من مستويات الرفاهية لدى الفرد.
 ٤. ان الحد الأدنى لمستوى المعيشة هو الحد الأدنى من الاستهلاك والذي يتالف من عنصريين اساسيين وهما:

٥. النفقات يجب ان تكفي لشراء الحد الادنى من مستوى التغذية الضرورية والضرورات الاخرى الاساسية والتي يمكن احتساب تكلفة الحد الادنى من السعرات الحرارية الكافية لحياة الانسان وذلك بالاعتماد على اسعار سلة الاغذية التي يتتألف منها غذاء الفقراء وهو ما يعرف بخط فقراء الغداء.
٦. ومبعد آخر للمشاركة في الحياة اليومية والتي يتفاوت من دولة لآخر وسيحتسن من ملاحظة السلوك الاستهلاكي للناس والتي يقترب نفقتها من خط الفقر ويمكن من خلال العنصرين الحصول على ما يسمى بخط الفقر.

وذلك يؤخذ على فقر الدخل مجموعة من النقاط منها:

١. لا يكون الدخل دائمًا مرشدًا جيدًا إذا كان الناس يستطيعون الوصول إلى ما يعتبرونه قيمًا وضروريًا في الحياة قد يتوقع المرء أن يكون فقر الدخل جيدًا بشكل كافٍ لحرمان الآخرين مثل سوء التغذية، وانخفاض مستوى التعليم، وسوء ظروف السكن ولكن قد لا تكون هذه الاحتياجات المهمة بالمستوى المطلوب في السوق لذا يتطلب من المؤسسات غير السوقية توفير تلك الاحتياجات.
٢. تملك كل أسرة قدرة مختلفة على تحويل الدخل بما يرضي الاحتياجات، مثلًا قد لا تتمكن الأسر التي لديها أشخاص معوقين، أو الأسر الموجودة في المناطق الريفية البعيدة عن الأسواق والخدمات العامة والأسر ذات المستويات التعليمية المنخفضة جدًا من الوصول إلى سلة السلع والخدمات التي ينبغي لها نظرياً الوصول إليها بالدخل الذي تكسبه.
٣. الدخل هو مجرد وسيلة لتحقيق الغايات حيث أن الفكرة هو أن ينصب الإهتمام على ما إذا كان لدى الفرد بعض المهارات المعرفية وليس ما إذا كان لديه دخل لالتحاق بالمدرسة، وما إذا كان الشخص يتمتع بتغذية جيدة، وليس ما إذا كان لديه دخل ليكون كذلك.
٤. من الصعب معرفة من هم الفقراء وكيف يعانون من الفقر من خلال الدخل فقط، ولكن بمجرد معرفة الأبعاد التي هي محرومة منها الأفراد يمكن اتخاذ خطوات اجراء مكافحة الفقر أي أنه يمكن الحصول من خلالها على معلومات مباشرة وهامة لحد من الفقر.

وعلى الرغم من وجود مشاكل أخرى تتعلق بالفقر في الدخل، فهذه أربعة أسباب مهمة تجعل الفقر في الدخل رغم أهميته لا يرقى إلى وصف دقيق الفقر.

يقوم البنك الدولي عالمياً بوضع حد معين للفقر بحيث يمكن المقارنة بين دول العالم ويختلف هذا الحد من سنة لآخر أو كل بضع سنوات حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية العالمية وقدرت الكلفة عالمياً بالدخل اليومي للفرد البالغ دولارين ونصف اي ما يقارب \$٧٥ شهرياً للفرد الواحد وهو ما جاء في الهدف الأول من اهداف الالفية للامم المتحدة والذي يتضمن تخفيض عدد السكان التي يقل دخلهم اليومي عن هذا المبلغ وبالتالي تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع من جهة وتحقيق العمالة من جهة اخرى (streeten, 1977, 5)، ولكن في اغلب الاحيان يتصرف هذا الحد الذي وضعه البنك الدولي بأنه غير عادل ولا يتصرف بالمساواة وذلك لأن خط الفقر لدولة صناعية متقدمة لا يتساوى مع خط الفقر لدولة في منطقة الافريقية او في دول العالم الثالث، وبذلك يوجد نوعين من خط الفقر ويجب التفرقة بينهما الاول هو خط الفقر المطلق الذي يعرف بأنه خط فقر الغذاء والتي يكثر استخدامه في دول العالم الثالث ويعتبر النفقة المقدرة لسلة الغذاء والتي يحقق مستوى معين من

السعرات الحرارية، أما الثاني فهو خط الفقر النسبي ويكثر استخدامه في الدول الصناعية المتقدمة ويعرف بأنه الحد الأدنى لمستوى المعيشة كنسبة من متوسط دخل الفرد، أما الحد الشاملة للفقر والتي تعبر عن القراء كنسبة من السكان أي الرقم القياسي لعدد رؤوس السكان وذلك للتفرقة بين القراء وغير القراء ولكن تعرض هذا المعيار للانتقاد باعتباره لا يقيس حدة الفقر ولا فجوة الفقر لذا قامت الأديبيات الدولية في مجال الفقر بالاعتماد على مقاييس (Foster, Greer, Thorbecke) في تفكيك طبقات الفقر.

ثانياً. قياس الفقر من مفهوم القدرة: قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم مفهوم فقر القدرة وذلك لأن مقاييس الفقر القائمة على أساس الدخل أو الإنفاق وتعتبر مقاييس جزئية ولا تأخذ بنظر الاهتمام الخدمات والسلع الضرورية لمستوى المعيشة مثل الخدمات الصحية والتعليمية والبيئة النظيفة وبذلك لا يقيس نوعية الحياة، أما هذا المقاييس قام على آراء (Amartya sen) في قياس نوعية الحياة على أساس القدرات والتي تشير الأخيرة إلى مجموعة من الوظائف التي يمكن للناس القيام بها وتحدد مالديهم من خيارات للوصول إلى عدد من الوظائف وذلك لأنها كلما زادت القدرة زادت مشاركة الناس في عملية التنمية، ويقاس الفقر وفقاً لهذا المفهوم بمدى الحرمان من ثلاث عناصر أساسية للحياة البشرية وهي العمر الطويل إذ يمثله في الرقم القياسي للفقر البشري النسبة المئوية للاشخاص الذين يتوقع وفاتهم قبل سن الأربعين ، والمعرفة والتي تقاس النسبة المئوية لعدم معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، وأخيراً مستوى المعيشة اللائق والتي هي مركبة في الأصل من ثلاثة متغيرات أساسية وهي النسبة المئوية للاشخاص الذين لا توفر لهم فرص الحصول على الخدمات الصحية والمياه المأمونة وأخيراً النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة والذين يعانون من سوء التغذية، ويعتبر هذا المقاييس هو الأوسع من المقاييس الأخرى المتعلقة بالدخل والإنفاق لأنها يقيس الفقر من جوانبه المتعددة كالحرمان من العمر الطويل والمعرفة ومستوى المعيشة اللائق ولكن هذا المقاييس يتطلب قاعدة بيانات جيدة عن الظروف الصحية والعلمية والغذائية للفقراء في المجتمع لذلك يصعب تطبيقه في الدول النامية لعدم توافر قاعدة بيانات يمكن الاعتماد عليها، بالمقابل تم تطوير معياريين دوليين رئيسيين لقياس الفقر، الأول هو خط الفقر في البنك الدولي على أساس مستوى الدخل، أي ١,٩٠ دولار في اليوم (PPP)، والآخر هو مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (MPI) الذي طرحته الأمم المتحدة للتنمية.

٣- خط 1.90 دولار/ يوم للبنك الدولي

واحد من تدابير قياس الفقر القابلة للمقارنة على المستوى الدولي هو 1.90 دولار/ يوم للبنك الدولي، المعروف باسم مقاييس الفقر المدقع يمكن مقارنته دولياً، والذي يحدد الأشخاص الذين لا يصلون إلى الحد الأدنى من خط الفقر، ومقاييس MPI هو أيضاً قابل للمقارنة دولياً ويقيس الفقر الحاد ويكشف عن الأشخاص الذين لا يصلون إلى الحد الأدنى من المعايير في العديد من المؤشرات في الوقت نفسه ففقر الدخل الذي يبلغ تكلفته \$1.90 / يوم و MPI يشتهران في سمة رئيسية واحدة كلاهما مقاييس قابلة للمقارنة دولياً للفقر المدقع، كما قد لا يكون إجراء فقر دولي مناسباً لمعظم البلدان ولهذا السبب تقوم البلدان عادة بتطوير الدخل القومي وأو تدابير الفقر المتعدد الأبعاد لأغراض سياساتها الداخلية.

أحد الفوارق الأساسية بين الاثنين هو أن مؤشرات MPI تكون أكثر مباشرة بالأهداف الإنمائية للألفية من مقياس \$1.90/يوم، والفرق الأساسي الثاني هو أن خط فقر الدخل يقيس الفشل في الوصول إلى الحد الأدنى من الوسائل الضرورية أما مؤشر MPI فيقيس الفشل في التمتع بوظائف أو موارد مباشرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببعض الوظائف.

المبحث الثاني: ماهية الفقر المتعدد الأبعاد وأليات قياسه

يعتبر مؤشر فقر متعدد الأبعاد MPI مقياساً للفقر الحاد أي عجز الأفراد عن تلبية الحد الأدنى من المعايير الدولية في وقت واحد في المؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية والوظائف الأساسية إن مقاييس الفقر التي تتجاوز التدابير النقدية مدفوعة بمفاهيم مثل الإستبعاد الاجتماعي والشمول والإحتياجات الأساسية، التماسك الاجتماعي، فقر القدرة، فقر متعدد الأبعاد والحرمان الجماعي في حين أن كل مفهوم متميز إذ أن كل منها يوضح رفاه الإنسان أو حرمانه بشكل مباشر، لذا قامت أوروبا في ستينيات القرن العشرين بتطوير مؤشرات إجتماعية لتكميلة تدابير الدخل، حيث أن الدافع الرئيسي لقياس الحرمان في المؤشرات الإجتماعية هو أن الأشخاص الذين تم تصنيفهم على أنهم فقراء بالنسبة لقياس الحرمان فقر متعدد الأبعاد قد لا يتتطابق مع أولئك الذين هم فقراء الدخل ولكن التكامل بين المقياسين يجعلها نهجاً قيمة لتحديد هوية الفقراء بكل أشكالها، وبسبب عدم توافر البيانات ونقصها على أساس الدول وعلى أساس المؤشرات أو الحصول عليها لسنوات قليلة جداً بحيث لا تفي لغرض الدراسة وكذلك عدم وصول الباحث إلى البيانات الازمة والتي من خلالها كان بالإمكان الحصول على هذا المؤشر والإعتماد عليها في الجانب القياسي بالرغم من محاولاته الكبيرة في سبيل ذلك لذا حالت هذه الصعوبات والمشاكل دون قيام هذا البحث بقياس الفقر على أساس هذا المؤشر وكان من الواجب الإشارة إلى هذا الموضوع لأهميته القصوى ولحداثة هذا المؤشر والمفهوم ولكن وبال مقابل لابد من الإشارة الطريقة الرسمية والتقاليدية لقياس الفقر ترتكز بقوة على مؤشرات الدخل في كليهما التدابير المطلقة والنسبية يحدث ليس فقط في صياغة السياسات العامة لكن أيضاً في قنوات الاتصال والبحوث الأكademie بسبب علاقته القوية والعالية مع الأبعاد الأخرى للفقر، لذا سوف يركز هذا المبحث بشكل كبير على كيفية قياس هذا المؤشر ومكوناته ودراسة الفقر متعدد الأبعاد في الدول موضوع الدراسة.

١- فقر متعدد الأبعاد المفهوم والأهداف:

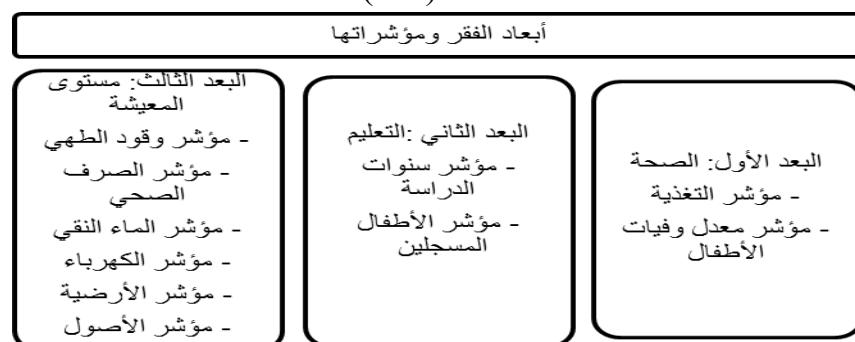
يعتقد أمارتيا سين الحائز على جائزة نوبل أن الفقر ليس مجرد نقص في الدخل لتلبية الاحتياجات الأساسية، ولكن هو الحرمان من القدرات البشرية (Sen, 1992)، أو هو الواقع في بيئة قاسية أو أي بيئة لا يمكن التخلص منها بسبب قلة الدخل أو الثروة وقد أدى عدم الرضا الناتج عن استخدام المعايير المستندة إلى الدخل بشكل صارخ إلى تطوير أساليب وإجراءات قياس جديدة تستند إلى رؤية متعددة الأبعاد للفقر، ومنذ أكثر من عقدين من الزمن كان المجلس الأوروبي قد عرف الفقراء بأنهم "هؤلاء الأشخاص أو العائلات أو مجموعات الأشخاص الذين تقتصر مواردهم (المادية والثقافية والاجتماعية) على استبعادهم من الحد الأدنى من أسلوب الحياة المقبولة في الدولة العضو التي ينتمون إليها (Ayala, Jurado, Mayo, 2009, 3)، حيث أن مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (MPI) هو قياس منهجي للأدوات والموارد التي يملكتها الفرد أو المجتمع تحت تصرفه وذلك لزيادة قدرات الصحة

العامة وتعزيز التنمية البشرية (HD)، كما وإن مؤشر MPI هو مقياس للفقر العالمي الحاد الذي طورته مبادرة أوكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI) (Alkire & Santos 2010, 2014) مع مكتب تقرير التنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2010)، ينتمي المؤشر إلى عائلة التدابير التي طورها كل من (Alkire & Foster 2007, 2011) و (Alkire & Robles, 2017, 4) (Seth, Santos, Roche and Ballon, 2015) هناك اجماع واسع بين المنظمات الأكademية والمؤسسية على أنه لم يعد من الممكن تعريف الفقر على أنه نقص في الموارد النقدية لكنه يعكس العديد من العوامل التي تعمل كقيود على تحقيق قدرات الناس وتؤثر على رفاهيتهم إن توسيع الإطار المستخدم تقليدياً لمعالجة الفقر والرفاه الذي هو أصل المنهجيات التي تحاول تصوير جوهر تعديدية الفقر ويشكل الإستخدام الأخير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما يسمى بمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد مثلاً على أهمية مراعاة الجوانب متعددة الأبعاد للفقر ومعالجتها، إذ تعتمد MPI على نهج الفرز الذي وضعه Alkir & Foster في عام ٢٠٠٨ كما يقيم الفقر على نفس أبعاد مؤشر التنمية البشرية (HDI) ويشمل ذلك عشرة مؤشرات تقيس رفاهية السكان كما أن هذا المؤشر لا يحسب فقط النسبة المئوية للسكان الذي يعني حوالي ٣٠٪ على الأقل من الحرمان المتعدد ولكنها تقدم أيضاً لمحة سريعة عن إتساع نطاق الفقر في تقييم نسبة العدد الإجمالي لأبعاد الرفاه التي يكون فيها فقراء متعددو الأبعاد ضعيفين حقاً (Berenger, 2016, 1)، يختلف مفهوم فقر متعدد الأبعاد MPI بشكل كبير عن مقاييس الحرمان المادي إذ يركز الأخيرة فقط على بعد واحد وهو الحرمان المادي أما MPI فيرتكز على مؤشر نهج القدرة وتتيح طريقة Alkire-Foster المرونة الأساسية لهذا المؤشر إذ يلقط هذا المؤشر الإهتمامات الوطنية والدولية للفقر والتنمية مثل خطط التنمية الوطنية واهداف التنمية المستدامة على الرغم من أن هذا المؤشر غني بالمعلومات إلا أنها تجمع بين العديد من المتغيرات لنقريب مفهوم أساس أحادي الأبعاد وتشتمل على مجموعة من المؤشرات ذات الصلة بأبعاد الإهتمام مثل الصحة والتعليم ومستويات المعيشة والشمول الاجتماعي والتوظيف وغيرها.

٢- أبعاد ومؤشرات الفقر المتعدد:

يمكن إيضاح الفقر المتعدد الأبعاد من خلال الشكل (١-٢) والذي يعتمد عليه في أغلب الدراسات المتعلقة بالفقر متعدد الأبعاد:

الشكل (١-٢)



المصدر: من عمل الباحثان بالإعتماد على منهجية (Alkire & Foster).

من الشكل (١-٢) نلاحظ أن المؤشر MPI يحتوي على ثلاثة أبعاد و ١٠ مؤشرات حيث يتم قياس كل بعد بنفس القدر كما يتم وزن كل مؤشر ضمن بُعد أيضاً كما هي موضحة في الجدول (١-٢):

الجدول (١-٢) التالي الأبعاد والمؤشرات وحالات الحرمان والوزن المستخدمة في مؤشر MPI العالمي بشكل عام

أبعاد الفقر	المؤشر	محروم إذا...	الوزن
التعليم ١/٣	سنوات الدراسة	لم يكمل أي فرد من أفراد الأسرة يبلغ من العمر ١٠ سنوات أو أكثر خمس سنوات من التعليم الدراسي.	١/٦
	حضور مدرسة الطفل	لا يذهب أي طفل في سن المدرسة إلى المدرسة حتى سنه الذي سيكمل فيه الصف ٨.	١/٦
الصحة ١/٣	معدل وفيات الأطفال	موت أي طفل في الأسرة في سنوات الخمس السابقة للمسح.	١/٦
	التغذية	أي شخص بالغ دون سن ٧٠، أو أي طفل تتوافر لديه معلومات غذائية يعاني من نقص التغذية من حيث الوزن بالنسبة للعمر*.	١/٦
مستوى المعيشة ١/٣	الكهرباء	لا يوجد لدى الأسرة كهرباء.	١/١٨
	تحسين صرف الصحي	لم يتم تحسين مرفق الصرف الصحي للأسرة (وفقاً للمبادئ التوجيهية للأهداف الإنمائية للألفية) أو تحسينه ولكن تقاسمه مع الأسر الأخرى**.	١/١٨
	تحسين مياه الشرب	لاتستطيع الأسرة الوصول إلى مياه الشرب المحسنة (وفقاً لإرشادات الأهداف الإنمائية للألفية) أو المياه الصالحة للشرب على بعد ٣٠ دقيقة على الأقل من المنزل، ذهاباً وإياباً**.	١/١٨
	الأرضية	الأسرة لديها نوع من الأوساخ، الرمل، الروث... وغيرها نوعية الأرضية.	١/١٨
	وقود الطهي	الطهاء المنزلي مع الروث والخشب أو الفحم.	١/١٨
	ملكية الأصول	لاتملك الأسرة أكثر من راديو أو تلفزيون أو هاتف أو دراجة هوائية أو دراجة نارية أو ثلاجة ولا تملك سيارة أو شاحنة.	١/١٨

Sabina Alkire, Christoph Jindra, Gisela Robles and Ana Vas, Multidimensional Poverty Index: Brief Methodological Note and Results, University of Oxford, summer 2016, 5.

* يعتبر البالغون يعانون من سوء التغذية إذا كان مؤشر كتلة جسمهم أقل من ١٨,٥ متر/كجم ٢، ويعتبر الأطفال الذين يعانون

من سوء التغذية إذا كانت درجة وزنهم مقابل العمر أقل من اثنين من الإنحرافات المعيارية عن متوسط عدد السكان المرجعي.

** تعتبر الأسرة المعيشية لديها إمكانية الوصول إلى مراافق الصرف الصحي المحسنة إذا كان لديها نوع من المرحاض أو المرحاض المتدفق أو حفرة محسنة أو مرحاض محسن للتهوية شريطة لا تكون مشتركة.

*** يحق للأسرة الوصول إلى مياه الشرب النظيفة إذا كان مصدر المياه هو أي من الأنواع التالية: مياه الأنابيب، الصنبور العام، البئر أو المضخة، البئر المحمي، مياه الأمطار ويقع على مسافة ٣٠ دقيقة سيراً على الأقدام ذهاباً وإياباً.

٣-٢ منهجية: Foster و Alkire حول الفقر متعدد الأبعاد

يجمع مؤشر MPI بين جانبيين من الفقر:

الجانب الأول: نسبة الإصابة أو نسبة الأشخاص الذين هم فقراء H.

الجانب الثاني: كثافة فقر الناس: متوسط نسبة المؤشرات التي يحرم فيها الفقراء A.

نسبة السكان الفقراء متعدد الأبعاد هي نسبة الفقر، أو نسبة عدد السكان (H) ويوصف متوسط نسبة المؤشرات التي يحرم فيها الفقراء بأنها كثافة فقرهم (A)، حيث يتم حساب MPI من خلال ضرب معدل الفقر بمتوسط كثافة الفقر عبر الفقراء، كما يأتي: $A * H = MPI$ ، ونتيجة لذلك فإنها تعكس كلاً من نصيب الناس من الفقر ودرجة حرمانهم منه (Alkire, Foster & others, 2010, 4-5).

هذا المؤشر الفقر متعدد الأبعاد من خلال قيامها باستخدام المعلومات من ١٠ مؤشرات مرتبة في ثلاثة أبعاد، وتم تعريف الشخص على أنه فقير متعدد الأبعاد أو فقراء MPI إذا حرموا في ثلث المؤشرات المرجحة على الأقل أي أن قطع الفقر (K) هو ٣٣٪٣٣٪، ويتم حرمان أولئك الذين تم تحديدهم على أنهم عرضة للضرر في ٢٠٪٣٣٪ من المؤشرات المرجحة، أما الفقر المدقع فيتم تحديده على أساس الحرمان بنسبة ٥٪ أو أكثر من الأبعاد (Alkire, Jindra & others, 2016, 6).

٤- إختيار الأبعاد والمؤشرات والقطع

يكتف إختيار هذه الأبعاد والمؤشرات والقطع بنوع من التعقيد إذ يتضمن قرارات منهجية واعتبارات سياسية، كما يمكن ملاحظة أن معظم الدراسات المتعلقة بهذا الجانب من الفقر لا يشرحون كيفية قيامهم لاختيار البعد، ولكن بشكل عام يجب أن يتضمن اختيار هذه الأبعاد والمؤشرات خمس طرق لاختيار الأكثر استخداماً:

الأول: استخدام المداولات العامة القائمة على المشاركة.

الثاني: استخدام القائمة التي حققت درجة من الشرعية من خلال آراء الناس.

الثالث: افتراضات ضمنية أو صريحة حول ماذا الناس يقدرون أو يجب أن يقدروا.

الرابع: الراحة او الإنفاقية التي تؤخذ لتكون موثوقة أو مستعملة لهذه البيانات المتاحة والتي لديها الخصائص المطلوبة.

الخامس: الأدلة التجريبية المتعلقة بقيم الناس، بيانات حول تقضيات المستهلك والسلوكيات. وبعد تحديد الأبعاد والتي هي بعد الصحة والتعليم والمستوى المعيشي حسب منهجية الكيرا وفوسنر (AFM)، سوف يتم اختيار قائمة من المؤشرات والقطع والتي سوف يتم تحديد نقطة لكل مؤشر والميزة التي تتميز بها طريقة (AFM) هي أنها تسمح للبيانات الفئوية أو المعيارية أو حتى البيانات النوعية من تحديد هوية الأشخاص المحروم في بعد معين بشكل واضح، والخطوة التالية هي تعين وزن لمختلف الأبعاد/المؤشرات على أساس معيار معين، كما ان هذه الطريقة توفر فرصة لتعيين أوزان مختلفة لمختلف الأبعاد وذلك إنعتماداً على أهميتها النسبية مثلاً إذا كان صناع يريدون التركيز أكثر على بعد التعليم يمكنهم تخصيص وزن أكثر في هذا بعد عن غيرها وذلك على افتراض أن بعد التعليم يوفر قدرة مهمة لزيادة رفاهية الأفراد، كما أنها تعطي فرصة للأفراد في المشاركة بالأنشطة

الإجتماعية والإقتصادية والسياسية في حياتهم، ويمكن وصف المؤشرين المختارين تحت هذا البعد كالتالي:

١. أمية الكبار: والتي تصف معدل معرفة القراءة والكتابة بين ١٥ و ٤٣ سنة من العمر والتي يعتبر أحد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية الثانية والتي يستخدم هذا المؤشر لنوعية التعليم في الأسرة بأكملها.
٢. سنوات الدراسة: إن الوصول إلى التعليم الابتدائي الشامل هو من الأهداف الإنمائية للألفية الثانية. كما أن لبعدي الصحة والتعليم لهما دور في تحديد رفاهية الفرد إذ أن الحالة الصحية تؤثر مباشرة على الأنشطة اليومية، والمؤشرين يتم تحديدهما تحت هذا البعد، كالتالي:
 ١. غير صحي أو سوء التغذية هذا المؤشر يعكس حالة صحة الأفراد إذ أن العمال الغير صحبيين مثلًا يقلل من إنتاجيتهم، كذلك الطلاب الغير صحبيين (الذين يعانون من سوء التغذية مثلًا) سيكونون أكثر صعوبة في التعلم والتركيز.
 ٢. التأمين الصحي: في العديد من البلدان النامية لاسيما في بلدان الآسيوية الناس ذوي الدخل المرتفع ينفقون نسبة أعلى من دخلهم على الصحة أكثر من الفقراء، كما أن الإنفاق الغير كافي من التكلفة الصحية هو انعكاس للفقر حيث أن البلدان الفقيرة تتميز بنفقات منخفضة على تكلفة الصحة مقارنة مع بلدان ذات الدخل المرتفع كما ويصنف التأمين الصحي استراتيجية لحماية الفقراء من ارتفاع تكلفة الرعاية الصحية.
- يحتوي معيار مستوى المعيشة على عدة مؤشرات لتصوير الحالة التي يعيش فيها الأسرة، حيث يتم فيها استخدام ستة مؤشرات تحت هذا البعد، وهي:
 ١. أرضية المنزل: حيث أن هذا المؤشر يصف جودة السكن بتحديد ما إذا كانت الأسرة تعيش في بيت الطين أم لا.
 ٢. الصرف الصحي: يعد وجود المرافق الصحية بعداً خاصاً ومهماً من رفاهية الأفراد والأسر، حيث أن عواقب سوء المرافق الصحية يمكن أن تكون كارثية لصحة البشر، حيث أن وجود الصرف الصحي المحسن يعتبر جزء من الهدف السابع من الأهداف الإنمائية للألفية.
 ٣. مياه الشرب: تعتبر مياه الشرب النظيفة مهمة لأبعد رفاهية الأسرة حيث يعتبر الماء الملوث مصدر للأمراض وسوء المعيشة، حيث أن الوصول إلى ماء الآمن للشرب يعتبر جزءاً من الهدف السابع لأهداف الإنمائية.
 ٤. الكهرباء حيث أن هذا المؤشر يعتبر بعداً هاماً لمعيشة الأسر إذ يوفر هذا المؤشر وصول الأسرة إلى العديد من الأنشطة.
 ٥. وقود الطهي: يمكن أن يستخدم نوع الوقود المستخدم في الطهي كمؤشر لصحة الأسرة كما أن لها تأثير على البيئة لذا يتواافق بشكل غير مباشر مع الهدف السابع من أهداف الإنمائية للألفية الثالثة.
 ٦. ملكية الوصول: تعكس ملكية الأصول للأسرة حالة الرفاهية المادية على المدى الطويل للاسرة والتي يعتبر مخزون الثروة لها (Artha & Dartanto, 2014, 3-5).

٥ـ العلاقة بين فقر الدخل والفقر المتعدد الأبعاد

يستند فقر الدخل إلى نهج الاحتياجات الأساسية بينما يقوم الفقر المتعدد الأبعاد على نهج القدرات الأساسية، حيث أن الأول يعكس الفقر النقيدي في حين يعكس الأخير بدقة الجوانب غير النقيدية للفقر، ومع ذلك هناك بعض الآراء المختلفة في العالم الأكاديمي على قياس الفقر حسب الدخل أو معيار متعدد الأبعاد، يدافع مؤيدوا قياس فقر الدخل بحجة أن الدخل أو النقد ليس هو المعيار الوحيد لأن نموذج الانحدار يغطي الجوانب الغذائية وغير الغذائية وهو مجرد وضع جميع أبعاد الرفاهية معاً كبعد نقيدي واحد (البنك الدولي، ٢٠٠٩، ١٣)، أما مدافعي مؤشر MPI فيرون أن لقياس الفقر ينقسم إلى فئتين، حيث أن الفئة الأولى يعتقد أن الدخل يشكل بعدها للفرد متعدد الأبعاد جنباً إلى جنب مع التعليم والصحة ومستويات المعيشة (Dhongde and Haveman, 2014, 11)، في حين يعتقد الآخرون أن الفقر متعدد الأبعاد مكملاً لفقر الدخل، مع التركيز على الجوانب غير القابلة للتداول للفقر الفردي أو العائلي، أي الجوانب غير النقيدية (Haughton and Khandker, 2009, 7)، كما إن غياب العلاقة بين فقر الدخل والفقر المتعدد الأبعاد في الأبحاث الاقتصادية والإجتماعية التحليلية يعود إلى حجتين أساسيتين، يركز الحجة الأولى اهتمامه على الإختلاف في نوع مكونات رفاهية الفرد الذي يهدف كل منهج إلى التفكير فيه، أما الحجة الثانية فيشير إلى الحاجة إلى إدخال منظور ديناميكي لفهم العلاقات المحتملة بشكل صحيح، يشير مؤشر فقر الدخل إلى النقص المؤقت في الدخل في حين أن مظاهر المختلفة للحرمان المتعدد الأبعاد لها علاقة أكبر بالدخل الدائم، حيث يمكن للفقر المستمر أو فقر الدخل أن يزيد من أوجه الحرمان من خلال ثلات قنوات، الأول أن يزيد بشكل تراكمي من خلال عدم انتظام الدخل، والثاني من خلال الفرق بين الحاجات الضرورية والموارد المتاحة لتلبيتها، وأخيراً تنتج أوجه القصور على المدى البعيد في القدرة على تحقيق هذه الاحتياجات كفقدان العلاقات الاجتماعية وخلق مشاكل نفسية (Ayala, Jurado, Mayo, 2009, 5)، ويختلف مؤشر MPI عن مقياس الفقر في الدخل بطريقتين رئيسيتين: الأولى هو أنه يتحرك من حيز الدخل (أو الاستهلاك) أحادي الأبعاد إلى فضاء متعدد الأبعاد في الفضاء أحادي البعد بعد الشخص فقيراً إذا حرم من الدخل وحده، مع شخص فقير إذا تم حرمانه في عدة مؤشرات في نفس الوقت، والثانية هو أن MPI ينتقل من الوسائل نحو الغايات، أي تفحص MPI ما إذا كان هناك شخص يعاني من نقص التغذية في الأسرة وما إذا كان شخص ما قد مات كلامها وظائف واضحة (نهايات بدلاً من الوسائل إلى الغايات)، فإنه ينظر إلى مؤشرات الموارد أيضاً مثل مؤشرات مستويات المعيشة والتعليم ولكنها مؤشرات مباشرة للحرمان أكثر من الدخل (MPI: Construction & Analysis, 2015, 30) إذاً العلاقة بين فقر الدخل والفقر متعدد الأبعاد هو أنه من منظور الاحتياجات الأساسية يعرف البنك الدولي الفقر بأنه حرمان من الرفاهية ويحدد خط الفقر باعتباره الدخل اللازم لتلبية الاحتياجات الأساسية "سلة التسوق" (البنك الدولي، ٢٠٠٠) وبال مقابل يشير مؤشر MPI إلى الحرمان في القدرات الأساسية للفرد أو الأسرة والحرمان من القدرات الأساسية متعدد الأبعاد ويشمل الموت المبكر وسوء التغذية الواضح والأمراض المستمرة والأمية الواسعة الانتشار وما إلى ذلك، وينبغي أن يفهم المرء الحرمان في القدرات الأساسية بالإشارة إلى العيش الفعلي للإنسان وتمكينه. هذه القدرات هي في جوهرها وأيضاً ذات قيمة مفيدة:

تعزيز القدرات الأساسية للفقراء من خلال التعليم والرعاية الصحية سيزيد من إنتاجيتهم ودخلهم. لذلك يمكن لقياس الفقر متعدد الأبعاد القائم على القدرة الأساسية أن يعكس بدقة أكبر ظروف الفقر (Alkire 2002; Foster 2007; Foster 2011; Wang and Alkire 2009

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات فقر الدخل والفقير المتعدد الأبعاد في دول عينة البحث

١-٣ تحليل مؤشرات فقر الدخل في دول عينة البحث

يعد تحفيض الفقر بشكل عام والفقير المدقع بشكل خاص بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ أحد الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠، وتعد الدول التي تمأخذها كعينة البحث من الدول التي تعاني من الفقر بدرجات متفاوتة وركزت استراتيجيات الحد من الفقر بشكل تقليدي على النمو الاقتصادي باعتباره الأساس في سياسة الحد من الفقر ولكن ووفقاً للدراسات الحديثة فيعتبر الدخل وكيفية توزيعه هو أحد المحددات الأساسية للحد من الفقر بكافة أشكاله ويركز برنامج استراتيجية الحد من الفقر على ستة مجالات رئيسية والتي تتمثل بتسريع النمو العادل المستدام، انخفاض الفقر في المناطق الريفية، الحد من الفقر في المناطق الحضرية، الاستثمار في رأس المال البشري، تعزيز الحماية الاجتماعية لمجموعات محددة وأخيراً ضمان الإستدامة في كل أهدافها (Larsson & Sjöborg, 2010, 10)، ويمكن عرض بيانات فقر الدخل لدول عينة البحث كالتالي:

الجدول (١-٣) فقر الدخل في دول عينة البحث للفترة (٢٠١٥-٢٠١٠) وفق خط الفقر الدولي

\$1.90/يوم

السنوات	إندونيسيا	أوكرانيا	هندوراس
٢٠١٠	15.9	0.1	15.5
٢٠١١	13.6	0.1	18.8
٢٠١٢	11.8	0.1	21.4
٢٠١٣	9.8	0.1	18.9
٢٠١٤	8.3	0.1	17.2
٢٠١٥	7.5	0.1	17.8

المصدر: من عمل الباحثان بالإعتماد على الموقع: <http://ar.knoema.com/atlas> تعد جمهورية إندونيسيا من الدول النامية ذات معدل نمو اقتصادي مرتفع ولكن مع ارتفاع في معدل الفقر في نفس الوقت بسبب عدم المساواة الموجودة فيها (Afandi, Wahyuni, Sriyana, 2017, 435)، إذ قبل الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧ نما الاقتصاد الإندونيسي بسرعة ونتيجة لذلك انخفض الفقر بشكل ملحوظ من خلال المؤشرات الاجتماعية من خفض معدل وفيات الرضع وتحسين التعليم ... ولكن الأزمة المالية التي اجتاحت إندونيسيا في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ قد عكس الاتجاهات في مجال التحسينات الاجتماعية حيث أن نسبة السكان الذين كانوا يعيشون تحت خط الفقر الدولي \$1,90 قد ازداد في عام ١٩٩٨ حيث وصل إلى ٦٥,٣% بعد أن كانت هذه النسبة قبل الأزمة في عام ١٩٩٦ والتي كانت بحدود ٤٥,٩% (<http://ar.knoema.com/atlas/>) واستأنفت إندونيسيا اتجاهها في الحد من الفقر بعد الأزمة المالية ولكن كانت بوتيرة أبطأ مقارنة مع فترة ما قبل الأزمة

(Suryahadi and Hadiwidjaja, 2011, 9) وبإمكان القول بأن سياسات الحد من الفقر التي قامت بها إندونيسيا منذ عام ١٩٧٦ حتى عام ٢٠١٥ كانت ناجحة في تحقيق هدفها، إلا أنه في عام ١٩٩٨ ارتفع فيها معدل الفقر بسبب الأزمة المالية الآسيوية الذي تسبب في إنخفاض الدخل الحقيقي من جراء ارتفاع التضخم، وكذلك إلى حوالي ٢٨٪ في نهاية عام ٢٠٠٦ بسبب سياسة الحكومة في قيامها بزيادة الأسعار المحلية للوقود بمعدل متوسط ١٢٥٪ عن عام ٢٠٠٥ والتي انتهج هذه السياسة من قبل الحكومة لغرض تقليل الدعم ولتقليل الفجوة بين الأسعار المحلية والدولية بسبب ارتفاع الأسعار الدولية للنفط والتي تم تغطيتها لتقليل الضغط على ميزانية الحكومة والنتيجة التي تم الحصول عليها من جراء هذه السياسة هو ارتفاع سعر الوقود المحلي وإرتفاع معدل التضخم مما أدى إلى ارتفاع في معدل الفقر والسبب الثاني مع ارتفاع سعر الوقود المحلي قامت الحكومة الإندونيسية برفع سعر الأرز المحلي في عام ٢٠٠٥ (Suryahadi and Hadiwidjaja, 2011, 9-10) ، إلا أن الإنخفاض في معدلات الفقر بعد عام ٢٠٠٦ وبالخصوص في بداية عام ٢٠١٠ كانت تقريباً مدعاومة بالكامل بالنمو وليس بالتغييرات في استهلاك إندونيسيا والتوزيع إذ ساهم بأكثر من ٨٠٪ في الإنخفاض الذي شهدتها إندونيسيا بين ٢٠١٤-٢٠١١ مع تباطؤ وتيرة الحد من الفقر حيث يلاحظ من البيانات وفي السنوات الأخيرة انخفاض الفقر ولكن بشكل متباين وذلك لأن المسبب الرئيسي في انخفاض الفقر في إندونيسيا كان يرجع إلى النمو وليس التغيرات التوزيعية (World Bank Group, 2017, 1) أما سبب انخفاض الفقر في عام ٢٠١٥ فيرجع إلى إنخفاض في معدل التضخم والتحسين في دخل المزارعين مع انخفاض في أسعار التجزئة لبعض السلع الغذائية (Ministry of Health Republic of Indonesia, 2016, 10)، وبالنسبة لأوكرانيا فيلاحظ بانها سجلت معدلات منخفضة الفقر في اقتصاد انتقالي حيث أن التحسن الحاصل في معدلات الفقر عند خط الفقر الدولي منذ بداية الألفية الثالثة والتي انخفض من ٤٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ١٪ في عام ٢٠٠٧ ويلاحظ التحسن الحاصل في معدلات الفقر ويرجع هذا الإنخفاض في معدلات الفقر إلى النمو الحقيقي للأجور في القطاع الحقيقي (World Bank Group, 2017, 1)، حيث يلاحظ أن هذه الزيادة كانت نتيجة لزيادة السريعة في إنتاجية العمل ومع انخفاض الفقر انخفض متوسط عمق الفقر (Document of the World Bank, 2007, iv) ، ولكن في عام ٢٠٠٩ يلاحظ ظهور الفقر بسبب الأزمة المالية العالمية التي حدث بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ولكن عودة الفقر في عام ٢٠١٥ بعد تحسنها الكبير يرجع إلى سبب الأزمات السياسية والإقتصادية والعمليات العسكرية ضدها من قبل الاتحاد السوفيتي (Ukraine Country Report, 2016, 17)، تعد هندوراس ثالث أفق بلد في أمريكا الوسطى حيث أن الأسباب الرئيسية للفرد في هندوراس حسب تقرير إستراتيجية الحد من الفقر لصندوق النقد الدولي (Poverty Reduction strategy papers: PRSP) يرجع إلى بطء النمو الاقتصادي وانخفاض دخل الفرد وعدم المساواة في توزيع الدخل وعوامل الإنتاج وانخفاض مستوى التعليم إلى جانب انخفاض إنتاجية العمالة (Larsson & Sjoberg, 2010, 17) ، وفي دولة هندوراس يلاحظ زيادة معدلات الفقر بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٠ بسبب تفاقم معدلات البطالة في تلك الفترة والتي بلغ في عام ٢٠١٠ حوالي ١٥,٥٪ بعد أن كان في عام ٢٠٠٩ يقدر بحوالي ١٤٪ وعدم قدرة الدولة في توفير فرص العمل كما أنه خلال تلك الفترة ذهب أكثر من ١٠٠٪ من

مكاسب الدخل الحقيقي لأنّي ١٠٪ من الأفراد فيها (Johnston & Lefebvre, 2013, 2-3)، كما أنها من الدول التي تعاني من ارتفاع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وإنخفاض في نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي.

٣-٣ الفقر متعدد الأبعاد في دول عينة البحث

تم الإعتماد على الفقر متعدد الأبعاد في دول عينة الدراسة من خلال البيانات المتوفرة على الموقع العالمي (Oxford Poverty & Human Development Initiative) ophi.org.uk التابع لـ University of Oxford حسب التقرير الصادر في عام ٢٠١٧-٢٠١٨ من قبل كل من (Alkire, S. and Kanagaratnam, U., 2018).

الجدول (٢-٣) مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد لعام ٢٠١١-٢٠١٢

الدول	$MPI = H^*A$	نسبة السكان في فقر متعدد الأبعاد	كثافة الحرمان بين القراء A	المعرضين له MPI (%) ٣٣.٣-٢٠٪	الفقر المدقع أكثر من ٥٪	المعوزين %	نسبة فقراء المؤشر MPI المعدمين	عدم المساواة بين الفقراء
إندونيسيا	0.066	15.5	42.9	7	4.2	4	26.1	0.100
أوكرانيا	0.004	1.2	34.8	0.3	0.0	0.1	4.4	0.010
هندوراس	0.072	15.8	45.7	21	4.2	2.3	14.6	0.112

المصدر: من عمل الباحثان بالإعتماد على الجدول التابع للموقع العالمي:

<http://ophi.org.uk/multidimensional-poverty-index/global-mpi-2016>

والجدول (٣-٣) يبيّن مساهمة الحرمان في الفقر بشكل عام:

الجدول (٣-٣) نسبة مساهمة كل بعد في مؤشر MPI

الدول	$MPI = H^*A$	النسبة المئوية لمساهمة الحرمان من كل بعد للفقر بشكل عام			المؤشر المفقود	العدد الإجمالي للمؤشرات المدرجة
		التعليم %	الصحة %	إسهام المعيشي %		
إندونيسيا ١٢	0.066	12.6	60.7	26.7	9	نغذية
أوكرانيا ١٢	0.004	1.4	94.2	4.4	9	نغذية
هندوراس ١٢	0.072	31.9	24.2	44	9	كهرباء

المصدر: من عمل الباحثان بالإعتماد على الجدول التابع للموقع العالمي:

<http://ophi.org.uk/multidimensional-poverty-index/global-mpi-2016>

إن طريقة التركيز التلقائي التي تستخدمها تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لقياس مؤشر MPI، هي الطريقة الأكثر نضجاً والأكثر استخداماً لقياس الفقر متعدد الأبعاد، وقد أجري هذا البحث لاستكشاف الروابط والتناقضات بين الفقر متعدد الأبعاد وتدابير فقر الدخل، كما تم وصف تفاصيل طريقة التركيز التلقائي في (Alkire, 2007; Foster, 2007; Alkire, 2011; Foster, 2007)، طريقة تحليل العلاقة بين فقر الدخل والفقر متعدد الأبعاد لمزيد من التحليل الكمي للعلاقة بين فقر الدخل والفقر متعدد الأبعاد، وعادة ما

يتم تحديد أبعاد مؤشرات MPI للبلد وفقاً لمرحلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد ومستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الذي تحميه قوانينه واستراتيجياته الإنمائية ذات الصلة، تم وضع ثلاثة أبعاد متساوية الأهمية في مؤشر MPI لهذه الدول، وهي التعليم والصحة والمستوى المعيشي، ويقتصر اختيار المؤشرات تحت كل بُعد وما مجموعه تسعة مؤشرات، ويتمثل الهدف العام لتخفيف وطأة الفقر في هذه الدول في العقد المقبل في معالجة مشكلة الغذاء والألبسة للفقراء وضمان حصولهم على التعليم الإلزامي والرعاية الطبية الأساسية والإسكان بحلول عام ٢٠٢٠ (CPAD, 2011)، ويتم الإفتراض على أن فقر الدخل يحدد ما إذا كانت مشكلة الغذاء واللباس قد تم معالجتها، وأن مؤشر MPI يشير إلى حالة التعليم والصحة والسكن، ووفقاً لتعريف فقر الطاقة الذي تقدمه إدارة الطاقة في الأمم المتحدة، وقد تم اضافة بُعد فقر الطاقة حيث يستخدم الكهرباء ووقود الطهي كمؤشرات، قدرت OPHI تدبيراً مرتبطاً بالفقر يشار إليه بالعوز والتي يمكن النظر من خلالها إلى عمق الحرمان أما بالنسبة لفقر المدقع فالحرمان من ثمانية من المؤشرات المذكورة يعتبر حرماناً شديداً ويُحرم أولئك الذين يُعرف بأنهم (معدمون) كما هو مبين في الجدول (2-3) من ثلث المؤشرات المتطرفة على الأقل مثلاً إذا توفي طفلان أو أكثر في الأسرة بدلاً من الواحد مع عدم وجود أي فرد في الأسرة قد كمل سنة واحدة من الدراسة على الأقل بدلاً من خمس سنوات إلى جانب إفتقار الأسرة للكهرباء والمرافق الصرف الصحي أي (تمارس التبرز في العراء)، كما أنها لانستطيع الوصول إلى مياه الشرب المأمونة على بعد أكثر من ٤٥ دقيقة سيراً على الأقدام، كما أن لديها أرضية ترابية أو رملية أو روث كما أنها لا تملك أي أصول مثل الثلاجة أو راديو أو هاتف الخ (6) Alkire & Robles, 2017 ، كما ويتم حساب مستوى عدم المساواة بين الفقراء باستخدام مقياس منفصل وغير قابل للتجزئة لاستخلاص عدم المساواة في إعداد الحرمان بين الفقراء والتفاوتات بين المجموعات حيث يأخذ المساواة الكاملة قيمة صفر وكلما ارتفعت القيمة كلما زاد عدم المساواة وأخذ عدم المساواة الكاملة قيمة واحد، أما بالنسبة لتحليل الفقر متعدد الأبعاد في دول عينة البحث تشير أحدث البيانات المتوفرة في الجداول (2-3) و (3-3) وعن كل دولة، من بيانات المسح المتوفرة لدولة اندونيسيا لعام ٢٠١٢ تبين أن نسبة السكان الذين يعانون من ضعف متعدد الأبعاد بعد تعديله حسب شدة الحرمان قد بلغ ٦٦,٠٠٪ أي أن ١٥,٥٪ من السكان هم فقراء متعددو أبعاد وأن نسبة ٧٪ من السكان قريبين من فقر متعدد الأبعاد كما وأن ٤,٢٪ هم ممن يعيشون في فقر مدقع بالنسبة لمؤشر MPI كما وبلغت كثافة الحرمان أي متوسط نسبة الحرمان التي يعانيها الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد بلغ ٩,٢٪ وأن نسبة ٤٪ من السكان المصنفين بالفقر متعدد الأبعاد هم معوزين وأن نسبة ٦,٢٪ من هذه النسبة التي يعيشون في فقر متعدد الأبعاد بالمعدمين وأن نسبة ١٠٠٪ هو مؤشر عدم المساواة بين الفقراء بالنسبة لمؤشر MPI الواقعة قيمته بين الواحد والصفر، أما بالنسبة لمساهمة الأبعاد في حرمان هذا المؤشر فيرجع نصيب الأكبر لبعد الصحة حيث بلغ حوالي ٧٪ أما بالنسبة لبعد المستوى المعيشي فيأتي في المرتبة الثانية من حيث مساهمته في مؤشر MPI والذي يقدر بنسبة ٧,٦٪ وأخيراً يأتي بعد التعليم بنسبة ٦,٢٪ في مساهمته لمؤشر الحرمان، أما دولة أوكرانيا حيث أن بيانات المسح لها متوفرة في عام ٢٠١٢ إن نسبة السكان الذين يعانون من ضعف متعدد الأبعاد بعد تعديله حسب شدة الحرمان قد بلغ ٤٪ وأن ١,٢٪ من السكان هم فقراء متعددو أبعاد وأن نسبة ٣٪ من السكان قريبين من فقر

متعدد الأبعاد كما وأن ٥٠,٠% هم من يعيشون في فقر مدقع بالنسبة لمؤشر MPI أي لا يوجد من يعيش وفق هذا المؤشر كما وكانت كثافة الحرمان أي متوسط نسبة الحرمان التي يعانيها الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد بلغ ٣٤,٨% وأن نسبة ١,٠% من السكان المصنفين بالفقر متعدد الأبعاد هم معوزين وأن نسبة ٤,٤% من هذه النسبة التي يعيشون في فقر متعدد الأبعاد بالمعدمين وأن نسبة ١٠,٠% هو مؤشر عدم المساواة بين الفقراء بالنسبة لمؤشر MPI والذي تقع قيمته بين الواحد والصفر، أما بالنسبة لمساهمة الأبعاد في حرمان هذا المؤشر فيرجع النصيب الأكبر لبعد الصحة بالنسبة للأفراد حيث بلغ حوالي ٩٤,٢% أما بالنسبة لبعد المستوى المعيشي فيأتي في المرتبة الثانية من حيث مساهمته في مؤشر MPI والذي يقدر بنسبة ٤,٤% وأخيراً يأتي بعد التعليم بنسبة ١,٤% في مساهمته لمؤشر الحرمان، وأخيراً دولة هندوراس حيث أن بيانات المسح لها متوفرة في عام ٢٠١١-٢٠١٢ إن نسبة السكان الذين يعانون من ضعف متعدد الأبعاد بعد تعديله حسب شدة الحرمان قد بلغ ٧٢,٠% وأن ١٥,٨% من السكان هم فقراء متعددو أبعاد وأن نسبة ٢١% من السكان قريبين من فقر متعدد الأبعاد كما وأن ٤,٢% هم من يعيشون في فقر مدقع بالنسبة لمؤشر MPI كما وبلغت كثافة الحرمان أي متوسط نسبة الحرمان التي يعانيها الأشخاص الذين يعيشون في فقر متعدد الأبعاد بلغ ٤٥,٧% وأن نسبة ٢,٣% من السكان المصنفين بالفقر متعدد الأبعاد هم معوزين وأن نسبة ١٤,٦% من هذه النسبة التي يعيشون في فقر متعدد الأبعاد بالمعدمين وأن نسبة ١٢,١% هو مؤشر عدم المساواة بين الفقراء بالنسبة لمؤشر MPI والذي تقع قيمته بين الواحد والصفر، أما بالنسبة لمساهمة الأبعاد في حرمان هذا المؤشر فيرجع نصيب الأكبر لبعد التعليم حيث ان الأفراد في هندوراس يعانون من تدهور البنى التحتية للتعليم والتي بلغ حوالي ٣١,٩%， أما بالنسبة يأتي بعد المستوى المعيشي للأفراد والتي بلغ نسبته ٤٤% في مساهمته لمؤشر الحرمان ومن الملاحظ وأخيراً بعد الصحة فيأتي في المرتبة الثالثة من حيث مساهمته في مؤشر MPI والذي يقدر بنسبة ٢٤,٢% بأن آداء القطاعات الاجتماعية يعكس الحاجة الملحة في إجراء المزيد من الإصلاحات والتي تهدف إلى تحسين جودة الخدمات وتغطيتها خاصة بالنسبة للفقراء.

٤-٣ المقارنة بين فقر الدخل والفقر المتعدد الأبعاد في دول العينة

يمكن التعرف على شدة الفقر الموجود في تلك الدول من خلال المقارنة بينهما، ومن ملاحظة

الجدول التالي:

الجدول (٤-٣) مقارنة فقر الدخل وفقر المتعدد الأبعاد في دول العينة لعام ٢٠١١-٢٠١٢

الدولة	نسبة السكان في فقر الدخل عند \$1.9 / يوم	نسبة السكان في فقر المتعدد الأبعاد في MPI
اندونيسيا	11.8	15.5
اوكرانيا	0.1	1.2
هندوراس	21.4	15.8

المصدر: من عمل الباحثان بالإعتماد على بيانات كل من:

- <http://ophi.org.uk/multidimensional-poverty-index/global-mpi-2016>.

- <http://ar.knoema.com/atlas>

ومن مقارنة نسبة السكان الذين يعانون من الفقر في كلتا المؤشرتين في الجدول (٢-٣)

والجدول (٤-٣) يلاحظ بأن أكبر دولة التي تعاني من فقر الدخل أو النسبة الأكبر من السكان الذين

يعيشون تحت خط الفقر الدولي هي دولة هندوراس كما أنه من أكثر دول العينة الذي يعاني سكانها من مؤشر الفقر المتعدد وبالنسبة لمؤشر كثافة الحرمان وهم معرضين لهذا المؤشر ومن يعانون من مؤشر عدم المساواة، وإن أقل الدول الذي يعاني من هذا المؤشر فهي دولة أوكرانيا وكذلك بالنسبة لعدد السكان الذين يعانون من هذا المؤشر وكذلك بالنسبة لمؤشر عدم المساواة بين الفقراء ويلاحظ أيضاً بأن هذه الدولة هي أقل الدول التي تعاني من فقر الدخل على مدى سنوات الموجودة فيها البيانات، وبذلك فإن الدخل يتشارك وبشدة في جميع المؤشرات المتعلقة بالفقر متعدد الأبعاد سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر ويلاحظ أيضاً بأن فقر الدخل لا يقل أهمية عن فقر متعدد الأبعاد بل يساهم فيها بشكل عكسي، حيث أن تحسين الدخل الناشيء للقراء قد يساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تخفيض المعرضين لفقر متعدد الأبعاد وقد يساهم في تخفيض أعدادهم من هم يعيشون في هذا الفقر، لأن كل الأبعاد المذكورة ومؤشراتها بالنسبة للأفراد مرتبطة بالقدرة المالية للسكان إلى حد ما.

الاستنتاجات

١. إن عدم تنفيذ أي سياسة اجتماعية لبناء القدرات البشرية الأساسية مع القضاء على فقر الدخل، سيكون من السهل جداً على أولئك الذين خرجن من الفقر أن يقعوا في الفقر مرة أخرى.
٢. فإن العديد من جوانب القصور الاجتماعي تنتهي على توفير السلع والخدمات العامة الأساسية من قبل الحكومة والمجتمع، ونادرًا ما يقدم القطاع الخاص هذه السلع والخدمات الذي يؤدي إلى ظاهرة فشل السوق.
٣. يعد مؤشر MPI نوع من الاستبعاد الاجتماعي إلى حد كبير، لذلك من الضروري تحليل المشكلة من منظور علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية، وذلك من خلال ما يواجهون سلسلة من المشاكل المعقدة مثل البطالة، ونقص المهارات، وانخفاض الدخل، وصعوبات الإسكان، وارتفاع معدل الجريمة، وفقدان الصحة، والتفكك الأسري.

المقترحات

١. ضرورة اعطاء الدخل وزن في مؤشر MPI لتكميل بعضهما البعض، أو القيام بإعطاء الدخل وزن معين وتنفيذ خط الفقر متعدد الأبعاد موحدة والتي هي ليست فقط قضية أساسية لدراسة الفقر متعدد الأبعاد، بل هو مفتاح لتطوير مؤشر MPI.
٢. ضرورة وضع معايير لفقر الدخل وتدابير الحماية من الفقر بشكل منفصل من أجل قياس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للفقر والذي سيساعد في تطوير نظام سياسة واستراتيجية أكثر شمولًا للفقراء.
٣. القيام بتحسين مستوى الدخل العام والسياسات الاجتماعية الذي يؤدي إلى تحسين التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية الأخرى.
٤. القيام بتنفيذ سياسات اجتماعية مبنية على أساس القدرات البشرية الرئيسية مع القضاء على فقر الدخل، لأن الحصول على السكن أو العائلات التي خرجت من الفقر على التعليم وبعض القدرات الأساسية الأخرى، نادرًا ما تقع في الفقر مرة أخرى.
٥. ضرورة قيام الحكومة بتمكين الفقراء في العديد من الجوانب مثل الإنتاج والتبادل والنقل.

المصادر

أولاً. المصادر باللغة العربية:

١. مصطفى منير محمود، وطارق محمود يسري، سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة، مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية لالآفيفي، كلية التخطيط العمراني والإقليمي، جامعة القاهرة، مارس ٢٠١٢.
٢. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العام ١٩٩٠، PUB8507 Arabic، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، ١٩٩٠.
٣. البنك الدولي، التقرير السنوي للبنك الدولي ٢٠٠٩، الاستعراض السنوي.

ثانياً. المصادر باللغة الإنجليزية:

1. Akhsim Afandi, Dwi Wahyuni, Jaka Sriyana, Policies to Eliminate Poverty Rate in Indonesia, International Journal of Economics and Financial Issue, ISSN:2146- 4138, 201, available at <http://www.econjournals.com>.
2. Amartya Sen. Poverty: An Order Approach to Measurement. *Econometrica*, 1976, 44(2).
3. Amartya Sen, Inequality Reexamind, Russell Sage Foundation, NEY YORK, Clarendon Press, Oxford, 1992.
4. Amartya Sen., Development as Freedom. New York: Oxford University Press, 1999.
5. Asep Suryahadi and Gracia Hadiwidjaja, The Role of Agriculture in Poverty Reduction in Indonesia, SMERU Research Institute, Jakarta- Indonesia, May 2011.
6. Document of World Bank, Ukraine: Poverty Update, Human Development Sector Unit, Ukraine, Belarus and Moldova Country Unite, Europe and Central Asia Region, June 2007.
7. Dwi Rani Puspa Artha & Teguh Dartanto, Multidimensional Approach to Poverty Measurement in Indonesia, LPEM- FEUI Working Paper 002, ISSN 2356-4008, 2014.
8. Jack Johnston & Stephan Lefebvre, Honduras since the Coup: Economic and Social Outcomes, CEPR, Center for Economic and Policy Research, Washington, November 2013.
9. Jonathan Haughton, Shaidur R. Khandker, Handbook on Poverty and Inequality, the World Bank Washinton, DC, 2009.
10. Luis Ayala, Antonio Jurado, Jesus Perez-Mayo, Income Poverty and Multidimensional Deprivation: Lessons from Cross-Regional Analysis, Working Paper Series, ECINEQ WP 2009-106.
11. Martin Larsson & Sofie Sjoberg, The Effects of Growth and Inequality on Poverty in Honduras, National Economic Institution by LUNDS University National, Department of Economics at the University of LUND, 2010.
12. Ministry of Health Republic of Indonesia, Indonesia Health Profile 2015, 2016.
13. MPI: Construction & Analysis, Training Material for Production National Human Development Reports, The Multidimensional Poverty Index (MPI), revised draft March 2015.

14. Nilufer Cagatay, Gender and Poverty, Social Development and Poverty Elimination Division, United Nation Development Programme (UNDP), Working Paper Series, WP5, 1998.
15. Paul streeten, First things first meeting Basic Human Needs in the Developing Countries, Published for the World Bank Oxford University Press, 9977, 1977.
16. Ravallion, M. (2012). Benchmarking Global Poverty Reduction. Policy Research Working Paper No. 6205, World Bank.
17. Sabina Alkire, Christoph Jindra, Gisela Robles and Ana Vas, Multidimensional Poverty Index: Brief Methodological Note and Results, University of Oxford, summer 2016.
18. Sabina Alkire & Gisela Robles, Multidimensional Poverty Index: Brief Methodological Note and Results, MPI Methodological Notes44, University of Oxford, Summer 2017.
19. Sabina Alkire, James E. Foster & others, Counting and Multidimensional Poverty Measurement, Multidimensional Poverty Index: A New Approach to Global Poverty, OPHI, Department of International Development Queen Elizabeth House, University of Oxford, 2010.
20. Shatakshee Dhongde, Robert Haveman, Multi-dimensional Poverty in the U.S., working Paper, 2014.
21. Ukraine Country Report, BTI, 2016.
22. Valerie Berenger, Measuring Multidimensional Poverty in three southeast Asian Countries using Ordinal Variable, Asian Development Bank Institute, ADBI Working Paper Series, NO.618, December 2016.
23. World Bank Group, Country Poverty Brief, Europe & Central Asia, Ukraine, 2017.
24. World Bank, annual World Bank conference on development economics, edits by Bruno (M) & pleskovic (B), 1995.
25. World Bank Group, Country Poverty Brief, Europe & Central Asia, Ukraine, 2017.
26. World Bank Instute, THE WORLD BANK ANNUAL REPORT 2005, YEAR IN REVIEW.

ثالثاً. الانترنت:

1. <http://ar.knoema.com/atlas>.
2. <http://ophi.org.uk/multidimensional-poverty-index/global-mpi-2016>.